ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and Humanities (AIJSSH)

Journal home page: http://arid.my/j/aijssh

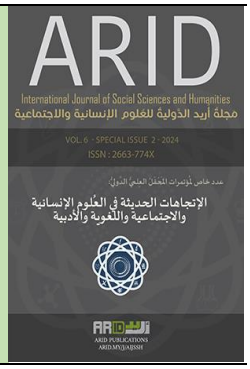

مَجلةُ أُريد الدَّوليةُ للعُلومِ الإنسانية والاجتماعية

عدد خاص (2)، المجلد السادس، مارس 2024

Future prospects for the implementation of the *Istisna'* contract in the Islamic banks in Iraq

Hayder Ali Kadhim Alfatlawi* Wasan Khifah Abdulridha Alsaedi

University of Karabuk, Turkey University of Karabuk, Turkey

الافاق المستقبلية لتطبيق عقد الإستصناع في المصارف الإسلامية العراقية: دراسة إستشرافية

حيدر علي كاظم الفتلاوي* وسن خيفه عبد الرضا الساعدي

جامعة كارابوك، تركيا جامعة كارابوك، تركيا

haydeer1987@gmail.com
arid.my/0007-7272
https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2024.s.76

ARTICLE INFO

Article history:
Received 12/11/2023
Received in revised form 18/01/2024
Accepted 09/02/2024
Available online 01/03/2024
https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2024.s.76

ABSTRACT

The *Istisna'* contract has wide applications to finance the general needs and vital interests of society. It can be applied in high-tech and infrastructure industries. Modern application of the *Istisna'* contract can be developed by implementing Parallel *Istisna'* through Islamic financial institutions. However, this request must comply with strict procedures, so the contract will not turn to be a usurious transaction. This research aims to outline the framework of the *Istisna'* contract pointing on its future prospects and implementation in the Islamic banks in Iraq. The research problem of this study stems from the failure of the *Istisna'* contract application in the Iraqi Islamic banks, despite the success of this type of financing in industrial and contracting projects. The study adopted the descriptive approach to present the research problem and its theoretical aspects, and the qualitative approach based on interviews (semi-structured) to collect primary data and provide potential solutions for the application of the *Istisna'* contract. The study revealed that the *Istisna'* contract is a legitimate contract, however Islamic banks in Iraq don't implement it currently due to its great risks represented by default and wrong implementation, but the Islamic banks in Iraq have a good future vision towards the *Istisna'* contract in the event of the state or (the Central Bank) assistance in guaranteeing risks. The study also concluded that the application of the *Istisna'* contract by the Iraqi Islamic banks will lead to tremendous development that contributes to the adoption of large and strategic projects. The researcher recommends providing studies to measure and evaluate the risks associated with financing the *Istisna'* contract to ensure profitability. The Iraqi Islamic banks should implement the *Istisna'* contract as an important legitimate financing tool, in addition to holding workshops and scientific seminars to demonstrate the applications of the *Istisna'* contract for the purpose of preparing banking cadres.

Keywords: *Istisna'* contract, parallel *Istisna'*, Islamic finance, Islamic banks, Iraq.

الملخص

أن لعقد الإستصناع تطبيقات واسعة لتمويل الاحتياجات العامة والمصالح الحيوية للمجتمع لتنمية الاقتصاد. يمكن تطبيقها في الصناعات عالية التقنية، ويمكن تطوير التطبيق الحديث لعقد الإستصناع من خلال تشغيل الإستصناع الموازي من خلال المؤسسات المالية الإسلامية. ومع ذلك، يجب أن يمتثل هذا الطلب لإجراءات صارمة لكي لا يرقى إلى مرتبة معاملة ربوية.

يهدف هذا البحث الى توضيح الإطار الفكري لعقد الإستصناع، كما يهدف إلى إلقاء الضوء على النظرة المستقبلية لهذا العقد، ويُبين موقف المصارف الإسلامية العراقية من عقد الإستصناع.

تتمثل مشكلة البحث في عدم تطبيق عقد الإستصناع في المصارف الإسلامية العراقية، رغم نجاح هذا النوع من التمويل في المشاريع الصناعية والمقاولات.

استخدم الباحثان المنهج الوصفي في عرض مشكلة البحث وجوانبه النظرية، واستخدم المنهج النوعي أسلوب المقابلات (شبه المنظمة) لجمع البيانات الأولية وتحليلها من المصارف الإسلامية العراقية.

استنتج الباحثان أن عقد الإستصناع هو عقد شرعي والمصارف الإسلامية العراقية لا تعتمده حالياً لمخاطره الكبيرة والمتمثلة بالتخلف عن السداد وحسن التنفيذ، لكن المصارف الإسلامية العراقية تمتلك رؤيا مستقبلية جيدة اتجاه عقد الإستصناع في حالة مساعدة الدولة أو (البنك المركزي) في ضمان المخاطر، خلصت الدراسة كذلك إن تطبيق عقد الإستصناع من قبل المصارف الإسلامية العراقية سيؤدي الى تنمية هائلة تسهم في تبني المشاريع الكبيرة والاستراتيجية. يوصي الباحثان بتوفير دراسات لقياس وتقييم المخاطر المصاحبة لتمويل عقد الإستصناع لضمان الربحية، ينبغي على المصارف الإسلامية العراقية أن تقوم بتطبيق عقد الإستصناع كونه أداة تمويلية شرعية مهمة، فضلا عن إقامة الورش والندوات العلمية لبيان تطبيقات عقد الإستصناع لغرض تهيئة الكوادر المصرفية بذلك.

الكلمات المفتاحية: عقد الإستصناع، الإستصناع الموازي، التمويل الإسلامي، المصارف الإسلامية، العراق.

1- المقدمة:

1-1 خلفية الدراسة

مارس الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، وأثنى، وطلب من المسلمين ممارسة القرض الحسن لكسب أجر عظيم (مسلم، الحديث رقم 3/1224) ويشير الإستصناع إلى قروض بدون فوائد يدفعها المقترض أو قد تتضمن أيضًا قروضًا إلى الأبد. (Nasucha & Barre, 2019)

الإستصناع هو عقد بيع بين طرفين كالبائع والمشتري يتفقان عليه في الوقت الحالي على تصنيع سلعة ما وفق مواصفات محددة وبسعر محدد متفق عليه، على أن يكون تسليم المصنوع في وقت لاحق والتسديد يكون إما مقدما أو بشكل أقساط .(Selim, 2020)

الإستصناع هو أحد الأنواع الفريدة من أشكال التمويل حيث يتم تأجيل كل من السعر والسلع. إن طريقة الإستصناع في التمويل مدعومة من قبل المدرسة الفقهية الحنفية فقط بسبب التفرد في تأخير كل من السعر والمنتجات. ومع ذلك ، إذا كان المشتري هو البنك المركزي ويستخدم السياسة النقدية القائمة على القرض الحسن، ويدفع البنك المركزي السعر الكامل مقدمًا ، ثم يتم تحويل عقد الإستصناع إلى عقد سَلَمْ ، عندها سيكون من الأسهل من جانب البائع (أو الشركة المصنعة) إنتاج أو بناء المنتج وتسليمه في الوقت المحدد وبتكلفة أقل نسبيًا لأن التمويل المستند إلى المساعدة السريعة من جانب البنك المركزي سيقضي على تكلفة التمويل ، وعلى هذا النحو ، فإن مشاريع الإستصناع التي يمولها البنك المركزي من خلال اتباع سياسة نقدية خالية من الفوائد قائمة على المساعدة السريعة لن تكون مربحة فحسب ، بل ستكون أيضًا مقبولة عالميًا من قبل جميع مدارس الفقه. (Selim, & Hassan, 2019)

يعتبر تطوير مشاريع البنية التحتية ومشاريع التصنيع الكبيرة أمرًا ضروريا وسببا للتنمية الاقتصادية السريعة والنمو الاقتصادي الحالي للدولة. يحتاج لتمويل مثل هذه المشاريع أموال طائلة وعادة ما تقترض معظم الحكومات مثل هذه الأموال بفوائد وتراكم للديون العامة عامًا بعد عام. إن الظرف قلق للغاية فيما يخص بعض الدول حيث يتطلب منها الاقتراض مرة ثانية واستعمال الأموال المقترضة لتصفية الفوائد على الديون العامة المتراكمة. لن يؤدي النائب القائم على الإستصناع إلى جانب تمويل المساعدة السريعة لمشاريع البنية التحتية الكبيرة إلى القضاء على تكاليف الفائدة فحسب، بل سيوفر أيضًا الإغاثة لهذه الحكومات المحاصرة لبناء بنى تحتية عالية الجودة لعدد متزايد من السكان وستساهم هذه البنى التحتية بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي والازدهار واستقرار الأسعار. (Manzoor, and (Mostafavisani, 2017

1-2- مشكلة الدراسة:

قد يكون عقد الإستصناع حلاً علمياً لمشاكل تمويل المشاريع – خصوصاً الكبيرة منها- هذا ما يؤكد علية معظم الكتاب والمتخصصون، ولكنه في واقع الحال ليس كذلك، فهناك خشية من مخاطره، وهناك متطلبات فقهية غير مرنة اتجاه تطبيقه، كما أشار (فيل، ٢٠١٩) الى ذلك فقال : بالرغم من أهمية عقد الإستصناع إلا انه يحتاج الى تطوير فقهي ليصبح مواكباً لتطورات قطاع التصنيع وقطاع التمويل. -Al (feel, 2019)

نظرا للأثار السيئة الناتجة عن التمويل ذات الصلة بمنهج الفائدة الأولية المضمونة وازدياد مصاريفه واحتياج الاقتصاد الدولي لصيغة تمويلية استثمارية تعمل على التشارك ما بين الأطراف الناشطة في الحياة الاقتصادية لذا فان الاحتياج والضرورة ملحة لترقية أسلوب التفاؤل ذات الصلة بعقد الإستصناع وتطبيقاته في القطاع الاقتصادي. (Saıdov, 2020)

1-3- أهمية الدراسة

تبرز أهمية الإستصناع وما له من آثار إيجابية في الحياة الاقتصادية بصفة عامة، أن الإستصناع لم يبقى محصور كما كان في الماضي في نطاق الحاجات الفردية الشخصية بل اصبح من الممكن ان يستعمل في تمويل قطاعات متطورة ومهمة جدا في الحياة المعاصرة كصناعة الطائرات والسفن والسيارات والقطارات والمصانع وغيرها كما يمكن للإستصناع أن يفتح الباب على مصراعيه أمام نجاح التمويل الإسلامي اذا ما مورس بكفاءة وبصيرة في الواقع العملي بالإضافة الى أن التعامل في الإستصناع على المستوى العالمي يُمكن من تنشيط الحركة الاقتصادية العالمية والقضاء على المعاملات الربوية, عن طريق هذه الصيغة التمويلية يمكن تمويل المشاريع الكبرى دون اللجوء الى الاقتراض من البنوك الربوية. (Boreb, & Imran, 2018)

تُبنى الدول وتُعمّر البلدان عن طريق الإستثمار، ومشكلة الإستثمار هو التمويل، إذ إي بحث يُضف فكرة – ولو بسيطة – في التمويل يعتبر بحثاً مهماً، فما بالك إذا كان التمويل موافق للشريعة الإسلامية وهو عقد الإستصناع الذي إذا ما طبق بشكل مرن وسليم، يكون كفيل بالنهوض في أكبر وأوسع المشاريع. (Muhammad, & Chong, 2007)

2- مشكلة البحث:

تتجسد مشكلة البحث الرئيسية في عدم تطبيق عقد الإستصناع في المصارف الإسلامية العراقية؟ رغم نجاح هذا النوع من التمويل في المشاريع الصناعية والمقاولات. وينبثق عن هذه المشكلة التساؤلات التالية:-

- ماهي أسباب عدم تطبيق عقد الإستصناع في المصارف الإسلامية العراقية؟
- هل هناك موانع فقهية أم موانع قانونية اتجاه تطبيق عقد الإستصناع؟
- ما هي مخاطر عقد الإستصناع؟
- ما هو مستقبل عقد الإستصناع؟

3- أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من أهمية الاعتماد على التمويل الإسلامي وترسيخه في المشاريع، وكذلك ندرة الكتابة عن عقد الإستصناع خصوصاً في بيئة المصارف العراقية يُعطي للبحث أهمية أخرى.

4- هدف البحث

يهدف هذا البحث الى توضيح الإطار الفكري لعقد الإستصناع، كما يهدف الى إلقاء الضوء على النظرة المستقبلية لهذا العقد، ويُبين موقف المصارف الإسلامية العراقية من عقد الإستصناع.

5- فرضيات البحث

لغرض تحقيق هدف البحث، يفترض الباحث ما يلي: -

1) هناك اختلافات فقهية على تفاصيل عقد الإستصناع.

2) عقد الإستصناع هو عقد نافع للفرد والمجتمع.

3) هناك مستقبل مشرق لممارسات وتطبيقات عقد الإستصناع المستقبلي.

4) تخشى البنوك العراقية من عقد الإستصناع بسبب المخاطر الحافة به.

6- منهجية البحث:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي في عرض مشكلة البحث وجوانبه النظرية، بالرجوع الى الدراسات السابقة والدوريات والمجلات ذات الصلة بالموضوع

أما بخصوص الجانب العملي تم استخدم المنهج النوعي (أسلوب المقابلات) (شبه المنظمة) في جمع البيانات الأولية وتحليلها. فقد اختار ثلاثة بنوك إسلامية تعمل في العراق، واختار من كل بنك موظفان ذوي مسؤولية (مدير الاستثمار ومدير التدقيق)، واستطلع آرائهم حسب أسئلة منظمة مسبقاً بطريقة المقابلة التلفونية، وهو ما يتلاءم مع طبيعة البحث ومكان إقامة الباحث أيضا.

7- الدراسات السابقة

دراسة (محمد سليم ،2020)، بعنوان: إستصناع السياسة النقدية القائمة على أساسها وفعاليتها في تحقيق التوظيف الكامل واستقرار الأسعار

الهدف: تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الإستصناع كأداة للسياسة النقدية، وفحص الفعالية في تحقيق دخل التوظيف الكامل واستقرار الأسعار.

المنهج: هو دراسة آثار الإستصناع على متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية من خلال استخدام الناتج الكلي ونموذج الإنفاق الإجمالي، المدمج مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي، بما في ذلك وظيفة الزكاة.

النتائج: يساهم الإستصناع بشكل إيجابي ويوسع حجم قطاع التصنيع، ويزيد من رأس المال لكل شخص يعمل، وإنتاجية العمل، وبالتالي يزيد الإنتاج والتوظيف ويعزز التصنيع.

دراسة (ازهر محمد و انيسة حسمواتي، 2019) ، بعنوان: التطبيق المحتمل لتمويل الإستصناع في ماليزيا.

الهدف: التحقق من التطبيق المحتمل لتمويل الإستصناع في ماليزيا.

المنهج: استخدام الباحث البيانات الأولية من المقابلات شبه المنظمة مع 17 مشاركًا، بما في ذلك المؤسسات المالية الإسلامية (IFIs) والهيئة التنظيمية وشركات التطوير العقاري.

النتائج: استنتج الباحثون أن هناك فجوة بين النظرية والتشغيل الفعلي للمؤسسات المالية الدولية في ماليزيا - يصعب في الواقع تنفيذ بعض السمات البارزة للعقد الإسلامي في الواقع نظرًا لوجود العديد من العوامل التي يجب مراعاتها، مثل مخاطر التخلف عن السداد في الإستصناع، المسائل القانونية والمعالجة المحاسبية لعقد الإستصناع. توصي هذه الدراسة بالمزيد من تطوير "الإستصناع" في ماليزيا لما لها من إمكانات هائلة في السوق المالية الإسلامية هناك.

دراسة: (ندى زهير الفيل،2019)، بعنوان: نموذج عقد التصنيع (الإستصناع)، المفهوم، الأهمية والمخاطر

الهدف: يتناول هذا البحث عقد التصنيع (عقود الإستصناع) العربية (الإستصناع) من حيث مفهومها وأهميتها والمخاطر المتعلقة بها. كإحدى الوسائل التي تستخدمها البنوك الإسلامية لتلبية احتياجات الأفراد الخاصة من السلع والمنتجات التي تتطلب مواصفات خاصة.

المنهج: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي أعطى صورة واضحة عن الإستصناع هو عقد وكصيغة تمويل. يقصد بها شروط وأحكام صحتها وشرعيتها، وتمييزها عن غيرها من أشكال التمويل التي يشهدها الواقع المصرفي، وطرق وإجراءات تطبيقه وأهميته.

النتائج: لا ينص على ما هو مطلوب في عقد السلم لتسريع السعر، وهو عقد يعترف بالفقه المعاصر في حاجة إلى تعديل وتطوير لينتقل من صورته التقليدية إلى صورة جديدة يمكنه من خلالها استيعاب المستجدات. ونظرا لأهمية هذا العقد في مجال الاستثمارات الصناعية التي تقوم بها البنوك الإسلامية، فإن العديد من الأسئلة التي قد تثار حول شرعيته، ومدى ارتباطه بالعقود الأخرى، والمخاطر التي تواجه البنوك في تطبيقه، والحلول التي يجب أن تكون على استعداد لمواجهته.

دراسة: (محمد أمان الله، محمد حبيب الرحمن،2019)، بعنوان: مقالات عن عقد الإستصناع: التقييم القانوني والتطبيقات.

الهدف: هو إجراء تقييم فقهي لمواد "المجيل" في عقد الإستصناع مع استقصاء تطبيقاته المعاصرة. الإستصناع هو عقد لشراء شيء بسعر محدد يمكن تصنيعه لاحقا بمواصفات متفق عليها بين المتعاقدين.

المنهج: استخدام الباحث المنهج التحليلي والطريقة المقارنة والطريقة الحرجة.

النتائج: استنتج الباحث إلى أن عقد الإستصناع قابل للتطبيق كأداة حديثة لتمويل تطوير البنية التحتية وصناعات التكنولوجيا العالية والمشاريع الضخمة مثل إنشاء الطرق السريعة وصناعات الطائرات والقاطرات وبناء السفن وما إلى ذلك. توصلت الدراسة إلى أنه على

الرغم من أنه من المعروف أن مقالات المجلة عن الإستصناع تستند إلى مدرسة الحنفية، إلا أنها بشكل عام لا تتعارض مع آراء غالبية مدارس الشريعة الإسلامية.

دراسة (موه. محسنين الصعيبي، اذادلول مغفور، 2019)، بعنوان :

IMPLEMENTASI JUAL BELI AKAD ISTISHNA' DIKONVEKSI DUTA COLLECTION'S YAYASAN DARUT TAQWA SENGONAGUNG

الهدف: يهدف البحث الى حل مشكلة عندما يكون هناك عدم تطابق في السلع التي أصبحت جاهزة في ممارسة عقد الإستصناع في مجموعة أمباسادور لمؤسسة داروت تقوى سينجوناجونج.

المنهج: منهج البحث المستخدم هو مجال بحث نوعي (بحث ميداني) تحليلي وصفي. تم تنفيذ تقنيات جمع البيانات من خلال التوثيق والمقابلات مع العديد من الأشخاص والمختصين و4 متحدثين من صانعي أو موظفي الحمل الحراري ومتحدثين من العميل.

النتائج: تشير النتائج في هذه الدراسة إلى ما يلي: أولاً، إن ممارسة شراء وبيع الملابس في مجموعة Duta لديها بالفعل طرق لحلها عند حدوث أخطاء مادية أثناء الحمل الحراري، مما يؤدي إلى خفض سعر البيع للعميل. ثانيًا، في تحليل الشريعة الإسلامية، يكون الحمل الحراري لمجموعة Duta وفقًا للشريعة الإسلامية، مما يعني أنه عندما يكون هناك خطأ من طرف الحمل الحراري ويشعر المستهلك أنه ليس وفقًا للترتيب الذي تم الاتفاق على وجود سعر تخفيض أو سيتم استبدال البضائع بالطلب.

دراسة: (محمد الفضلي وآخرون ،2019)، بعنوان: استخدام صكوك الإستصناع الموازي في تمويل مشروع الطاقة الشمسية في الكويت.

الهدف: تهدف هذه الدراسة في إمكانية إضافة طريقة تمويل صكوك الإستصناع لإنعاش قطاع الطاقة المتجددة في دولة الكويت.

المنهج: تم فحص جدوى تمويل صكوك الإستصناع الموازي في هذه الورقة باستخدام تحليل SWOT وPESTEL.

النتائج: يعتبر تمويل صكوك الإستصناع الموازي أحد منتجات التمويل الإسلامي التي يمكن أن تحقق متطلبات التمويل هذه.

1-7- ميزة الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تناولت كل واحدة من الدراسات الآنفة، عقد الإستصناع من وجهة نظر الباحث ومن الزاوية التي دخل بها للموضوع، فمنهم من اهتم بالتأصيل الديني والفقهي للإستصناع (ويتفق الباحث مع ما ورد في هذا المنحى)، ومنهم من اهتم بإبراز دور عقد الإستصناع بتمويل المشاريع الكبيرة، ونتفق مع ذلك أيضا.

وما يُميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة نقطتان، الأولى أنها تأخذ الجانب الإستشراقي لموضوع عقد الإستصناع، والثاني أنها تستطلع آراء المصارف الإسلامية العراقية بذلك.

تقسيمات البحث

ستكون الدراسة في هذا البحث وفق الهيكل التالي:

1- **المبحث الأول**: الإطار النظري ويتضمن: - المفهوم - الأهمية – الشروط – الأركان - المشروعية لعقد الإستصناع.

2- **المبحث الثاني**: نظرة استشراقية لعقد الإستصناع

3- **المبحث الثالث**: التطبيق العملي

4- **المبحث الرابع**: النتائج والتوصيات

1. المبحث الأول: الإطار النظري

1.1. مفهوم عقد الإستصناع

أطلع الباحث على تعريفات وآراء كثيرة حول عقد الإستصناع، سنلخص في الجدول التالي أهم هذه التعريف ومصادرها:

النص	المصدر
يطلب المشتري من البائع شخصًا ما لتصنيع شيء أصلي بسعر معين، بشرط أن يقدم المشتري جميع المواد	إبن الحمام
التعاقد مع" مُصنِّع "لعمل شيء محدد بشرط الدفع اللاحق	مجلة كودات العدل كما في المادة / 124
عقد يتم بموجبه ذلك. يشتري فورًا ما يتم تصنيعه، يتعهد البائع بتزويده بمواد خاصة به بأوصاف محددة وبسعر ثابت ".	مجمع الفقه الإسلامي في القرار رقم 7/2/66
أشترط الآتي: "يجب ألا تكون هناك مدة محددة للعقد، وإذا تم تضمين" شرط "فسيطلق على العقد اسم" سلم "وليس" عقد تصنيع ".	د. محمد زكي عبد البرم
اشترط: أنه لا يوجد مانع شرعي في المؤسسات التجارية والمالية لاتخاذ الإجراءات الاحترازية، مثل وجود شروط جزائية على المصانع والمصنعين المشاركين في المشاريع، وذلك لضمان حقوقهم. وحقوق المودعين والمستثمرين الذين أذن لهم باستثمار أموالهم من خلال عقد الإستصناع.	عبد الغني حسن أبو غادة
يجوز اشتراط شرط جزائي في جميع العقود المالية باستثناء العقود التي يكون أصلها فيها". الالتزام هو دين، ثم هذا "ربا" صريح، وبناءً على ذلك، قد يكون الشرط، على سبيل المثال، في اتفاقيات العقود للمقاولين، عقد التوريد للمورد. وعقد الإستصناع للمصنع، إذا لم يمتثلوا لما التزموا به أو أخروا التنفيذ.	قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم (109) في جلسة رقم ١٢

المصدر: **من تنظيم الباحثان، إسنادا للمعلومات الواردة في Al-feel, N. Z. (2019)**

2.1. أهمية عقد الإستصناع:

1- **للصانع:** يطمأن الصانع الى أن ما يصنعه جرى بيعه مسبقا، وعرف مقدار ربحه فهو يعمل بطمأنينة، أما غير عقد الإستصناع فأن الصانع احتمال يحتاج الى زمن لتسويقه واحتمال يخسر فيه عند بيعه لاحقا وقد تتكدس السلعة فتنتج الخسارة ضعف من طرف العمل ومن طرف المواد.

2- **للمستصنع:** يحصل المستصنع على ما يحتاج بالصفة والنوع الذي يريده فلا يضطر لشراء ما لا يعجبه من السلع الجاهزة بل تصنع بموجب الرغبة مثل المنازل والمشاريع وبهذا يكون المستصنع مطمأن بسبب متابعة الصنع بنفسه فيثبت له عدم وجود غرر أو غش في المصنوع.

3- **للمجتمع:** تتنقل الأموال من جهة الى أخرى وبدوره تزدهر الحركة الاقتصادية في البلد ولسبب ذلك يؤكد الكثير من المتخصصين الاقتصاديين الى دور وأهمية تنفيذ عقد الإستصناع لتنوع وزيادة مصادر الدخل وانتعاش الاقتصاد. (Millanei & Bayrami, 2016)

3.1. شروط عقد الإستصناع

يشترط لصحة عقد الإستصناع عدة شروط وهي:

1- **يجب أن يكون عقد الإستصناع في البنود المشتركة**

يجب أن يكون عقد الإستصناع في شيء شائع في الممارسة بين أشخاص. على الرغم من شيوع تصنيع السلعة حسب الطلب الا انه يجب تحديدها بصفات تمكن من توصيلها. (Al-Kāsānī, 2005 :7:110)

2- **يجب تعريف سلعة الإستصناع**

أن يكون موضوع عقد الإستصناع، أي الشيء الذي يصنع، معروفا في تحديد الجنس والنوع والمقدار وغير ذلك. (Hayder, 2003, 1:424)

3- **يجب تحديد مدة عقد الإستصناع**

يجب تحديد مدة عمل الإستصناع سواء كانت طويلة أو قصيرة، حيث يجب معرفة وتحديد مدة العقود التي تبرم على العمل. والغرض من التحديد لتسريع العمل. (Al-Marghinani, & Abi Bakr, 2000, 8: 376)

4- **بمجرد إبرام عقد الإستصناع**

لا يجوز لأي من الأطراف المتعاقدة فسخه. ومع ذلك، إذا كانت السلعة المصنعة غير مطابقة للمواصفات المنصوص عليها والمطلوبة، يجوز للشخص الذي طلب التصنيع أن يمارس خيارا لذا الإستصناع ليس إعلان أو وعد بل هو عقد بيع. (Hayder, 2003, 1: 425)

4.1 .أركان عقد الإستصناع

1- **الصانع:** ويتمثل بالبائع الملتزم في عقد الإستصناع بتقديم المصنوع للعميل في وقت متفق عليه سواء باشر الصنع بنفسه أو من خلال صانع أخر.

2- **المستصنع:** الذي يطلب أو المشتري للسلعة والملتزم أيضا حسب العقد بالموافقة على المصنوع إذا جاء مطابق للمواصفات.

3- **محل العقد:** هو كل ما يتم صناعته في عقد الإستصناع ويمكن أن يكون أصلا رأسمالي أو مبان أو آلات أو أجهزة أو سلع استهلاكية أو إنتاجية أو تصميم برامج الحاسب الآلي وغيرها.

4- **الثمن:** هو الثمن المتفق عليه بين الصانع والمستصنع كثمن للسلعة المصنعة.

5- **الإيجاب:** يصدر من طالب الصنعة أو مشتري السلعة ويطلق عليه (المستصنع).

6- **القبول:** يصدر من الجهة الممولة ويطلق عليه الصانع. (Nazarpour, 2011)

5.1. مشروعية عقد الإستصناع:

الحرية للناس في إنشاء عقود جديدة لكن بشرط عدم المخالفة لنصوص القران والسنة فكل موضوع لم يمنعه الشرع ولا تقتضي قواعد الشريعة وأصولها منعه جاز التعاقد عليه على أن تراعي شروط انعقاد العقود كالأهلية والصيغة وغيرها. (Nasucha, & Barre, 2019)

1- أدلة القران الكريم

قوله تعالى ((يا أيها الذين امنوا أوفوا بالعقود)) فالآية توجب على الأنسان الوفاء بالعقود التي باشرها بإرادته الحرة فيصبح العقد ملزم له بنتائجه وهذا يدل على أن تحريم شيء من العقود التي يتعامل بها الناس تحقيقا لمصالحهم بغير دليل شرعي تحريم لما لم يحرمه الله تعالى فيكون الأصل في العقود والشروط الإباحة.*(The Qur'an, Surah Al-Ma'idah, verse 1)*

2- أدلة السنة النبوية

قوله صلى الله عليه وسلم: الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما والمسلمون على شروطهم إلا شرطا حرم حلال أو أحل حرام، فهذا الاستلال العام كافي لا ثبات مشروعية عقد الإستصناع وجواز التعامل به ما دام ليس هناك دليل من الشرع يمنع ذلك.

(Narrated by Al-Tirmidhi , Part Three, 634, No. 1352)

2. المبحث الثاني: التطبيقات الحديثة والاستشراق المستقبلي لعقد الإستصناع

فيما يتعلق بالتطبيقات الحديثة، فإن لعقد الإستصناع تطبيقات حيوية ومهمة. يطبق على افاق واسعه في المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية وأيضا المؤسسات المتخصصة بتطوير وتنمية البنية التحتية الأخرى. سوف يتم تبادل ومناقشة الآفاق المستقبلية لتطبيق عقد الإستصناع على النحو التالي: -

1.2. دور عقد الإستصناع في تطوير البنية التحتية

يُستخدم عقد الإستصناع في تطوير البنية التحتية مثل تشييد المباني السكنية والمستشفيات والمدارس والجامعات، إلخ. ويمكن أيضًا تطبيقه في الصناعات عالية التقنية مثل الطائرات والقاطرات وبناء السفن، فضلاً عن أنواع مختلفة من الآلات المنتجة في المصانع والورش الكبيرة. (Selim, 2020, November)

إضافة الى ذلك، نستطيع تطبيق عقد الإستصناع ضمن قطاع المقاولات، وحتى الصناعات الأخرى مادام بالاستطاعة مراقبته بالقياس والمواصفات مثل صناعة تجهيز الأغذية وما شابه.

الخلاصة، بالإمكان تطبيق عقد الإستصناع ضمن قطاعات شاسعة حيث تتوفر للمصارف الإسلامية الفرصة لتمويل الاحتياجات والمتطلبات العامة والمصالح الحيوية للمجتمع .(Zarka, 1997)

2.2. دور عقد الإستصناع في التمويل العقاري

يتم تطبيق الإستصناع على التمويل العقاري لتمويل العقارات قيد الإنشاء. الميزة الجوهرية لعقد الإستصناع تتمثل بانها عقد بيع يتعهد البائع بموجبه بأنشاء أصل أو تصنيعه أو امتلاكه حسب المواصفات التي يريدها المشتري وفيما بعد يبيع الأصل إلى المشتري بسعر متوافق عليه وطريقة التسديد المتفق عليها. احتمال أن تكون طريقة التسوية او التصفية على هيئة (دفعة مقدمة أو دفعة أقساط أو دفع مؤجل) إلى تاريخ مستقبلي محدد. (Ibrahim & Akinsomi, 2012)

إن تطبيق الإستصناع في التمويل العقاري عادة ما يتم تنظيمه مع الإستصناع الموازي الذي يشمل عقدي الإستصناع. العقد الأول بين المنشاة المالية والعميل، والثاني بين المنشاة المالية والمطور العقاري. (McMillen, 2012)

2. 3. دور عقد الإستصناع في تمويل المعدات

يتم تطبيق الإستصناع لتمويل المعدات المتخصصة التي تم إجراؤها عن طريق الطلب. أي هو عقد بيع يتعهد البائع عن طريقه بإنشاء أو تصنيع أو اكتساب أصل بناءً حسب المواصفات التي يطرحها المشتري ومن ثم يبيع الأصل للمشتري بسعر متوافق عليه وعلى طريقة الدفع. احتمال أن تتمثل طريقة الدفع في هيئة دفعة مقدمة أو دفعة على أقساط أو دفع مؤجل إلى تاريخ مستقبلي محدد. ومع ذلك، فإن استخدام الإستصناع في تمويل المعدات تتم بطريقة نموذجية مع الإستصناع الموازي الذي يتضمن عقدي استصناع. الأول بين المؤسسة المالية والعميل والثاني بين المؤسسة المالية والشركة المصنعة للمعدات. (Mustaffa, Mahsuri, 2014: 124)

4.2. عقد الإستصناع الموازي

هناك ترتيب آخر للإستصناع، وهو أمر شائع في الوقت الحاضر في صناعة التمويل الإسلامي، يسمى عقد الإستصناع الموازي. بموجب هذا الترتيب، يتم إبرام عقدين بصورة مستقلة لكن مترابطين من عقود الإستصناع. العقد الأول، على سبيل المثال، بين البنك كبائع أو مصنع

يتعهد بتصنيع سلع محددة والعميل باعتباره المشتري الذي سيتم تسليم البضائع إليه. في العقد الثاني، يطلب البنك، بصفته مشترًا، شركة أو منتجًا آخر لتصنيع نفس البضائع المحددة في العقد الأول. والإستصناع الثاني مستقل عن الإستصناع الأول، أي أنه لا ينبغي أن تفرض على أطراف العقد الثاني أي مسؤولية ناشئة عن العقد الأول. ومن ثم، فإن الشركة المصنعة في العقد الثاني، على سبيل المثال، ليست مسؤولة أمام المشتري النهائي للإستصناع الأول. الأطراف مسؤولة فقط عن أولئك الذين أبرموا عقدًا معهم (INCEIF, 2011: 246).

يقر المعيار الشرعي (11) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) صحة الإستصناع الموازي. (AAOIFI, 2010)

5.2. صكوك الإستصناع

يمكن إصدار شهادات الاستثمار الإسلامية (الصكوك) باستخدام الإستصناع كعقد أساسي. من المعروف أن الإستصناع ينطوي على شراء أصول لم يتم تصنيعها أو تشييدها بعد. على سبيل المثال، تم إصدار الإستصناع لتمويل مشاريع البناء أو التصنيع. بشكل عام، يمكن أن يتخذ حقك شكلين رئيسيين: K الذي يمثل سعر بيع الإستصناع وKK الذي يمثل أصل الإستصناع. وبالتالي، فإن الصكوك التي تمثل سعر بيع الإستصناع المؤجل هي الصكوك القائمة على الدين. ومع ذلك، من الناحية النظرية، يمكن أيضًا هيكلة الإستصناع بطريقة تمثل أصل الإستصناع، أي الأصول قيد الإنشاء .(Badri, & Mikail, 2014)

6.2. تمويل مشروع باستخدام رهن السندات التقليدية

يمكن للعميل الاتصال بمؤسسة مالية إسلامية لتوفير التمويل لمشروع الإستصناع لتجديد مقر عمله. بموجب هذا الاقتراح، يقدم العميل (سندًا تقليديًا) كضمان للتأمين على عقد الإستصناع، وسيتم تصفية هذا السند عن طريق المؤسسة المالية الإسلامية (فقط حتى القيمة الأساسية للسند الخالي من الفوائد) إذا أخفق العميل في ذلك دفع القسط الواجب الدفع بموجب الشروط والأحكام المتفق عليها. قام المجلس الاستشاري الشرعي (SAC) التابع للبنك المركزي الماليزي بحل هذه المشكلة وقال:

يسمح بالهيكل والآلية المقترحة لتمويل المشروع على أساس عقد الإستصناع. ومع ذلك، يجب أن يتوافق استخدام المبنى التجاري الذي تم تجديده مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ والسندات التقليدية كضمان للتمويل الإسلامي. (Malaysia, B. N., 2010: 22)

ومع ذلك، يحجم المؤلفون عن قبول السندات التقليدية كضمان للتمويل الإسلامي. يجب أن يكون الرهن العقاري شيئًا يحمل قيمة معترف بها في الشريعة الإسلامية، بحيث تستخدمها المؤسسة المالية الإسلامية لاسترداد مبلغ التمويل بمجرد تخلف العميل عن السداد أو خرق الاتفاقية. في حالة كونه سندًا تقليديًا، وليس له أي قيمة مقبولة في الشريعة الإسلامية، فإن المؤسسة المالية الإسلامية غير قادرة على استرداد تمويلها عند الضرورة، وبالتالي، قد تضطر المؤسسة إلى التنازل عن المبلغ الممول للعميل. (Rahman, 2019)

3. المبحث الثالث: الجانب العملي

1.3. جمع البيانات

استخدم الباحثان المنهج النوعي (أسلوب المقابلات شبه المنظمة) (Creswell & Creswell, 2017) في جمع البيانات الأولية وتحليلها.

قام الباحثان بالاتصال ب (7) **مصارف إسلامية** ضمن القائمة المدرجة في **(ملحق رقم 1).**

ولم نستحصل موافقة على إجراء المقابلات التلفونية إلا مع (3) **مصارف إسلامية** هي:

(مصرف الجنوب الإسلامي، مصرف إيلاف الإسلامي، مصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية)

وتم اختار من كل بنك موظفان ذوي مسؤولية (مدير الاستثمار ومدير التدقيق)، واستطلع آرائهم حسب أسئلة منظمة مسبقاً بطريقة المقابلة التلفونية (Stewart, & Cash, 2008) وهو ما يتلاءم مع طبيعة البحث ومكان إقامة الباحثان أيضا. ولغرض تصنيف الإجابات، تم إعطاء الرموز التالية: -

ب 1. م 1 = المصرف الأول، مدير الاستثمار

ب 1. م 2 = المصرف الأول، مدير التدقيق

ب 2. م1 = المصرف الثاني، مدير الاستثمار

ب 2. م 2= المصرف الثاني، مدير التدقيق

ب 3. م 1= المصرف الثالث، مدير الاستثمار

ب 3. م2= المصرف الثالث، مدير التدقيق

م1 = مدير الاستثمار

م2= مدير التدقيق

3. 2. البيانات الأولية ومناقشتها:

جدول (1) ملخص أجوبة السؤال الأول

السؤال الأول: هل يستخدم المصرف صيغة عقد الإستصناع بقواعده وشروطه في تمويل المشاريع؟	
الإجابة: نعم، كلا	
ب 1, م1	كلا
ب 1, م2	كلا
ب 2, م1	كلا
ب 2, م2	كلا
ب 3, م1	كلا
ب 3, م2	كلا

المناقشة: يتضح من أجوبة السؤال الأول إن مصارف العينة لا تستخدم صيغة عقد الإستصناع بقواعده وشروطه في تمويل المشاريع، وقد استفاض المجيبون - حسب معلوماتهم – إن هذا الجواب يمكن تعميمه على كل المصارف الإسلامية العراقية.

جدول (2) ملخص أجوبة السؤال الثاني

السؤال الثاني: ما أسباب عزوف المصرف عن تطبيق صيغة عقد الإستصناع؟	
الإجابة:	**ج1:** أسباب فقهية، وضح ذلك. **ج2:** أسباب فنية، وضح ذلك
ب 1, م1	الأسباب فنية، لا توجد خبرة كافية لدى المصرف لتطبيق عقد الإستصناع. وكذلك بسبب مخاطره
ب 1, م2	الأسباب فنية، الإستصناع مُعقد، نستخدم المرابحة، فهي أسهل وتفي بأغراض التمويل
ب 2, م1	الأسباب فقهية، الفقه الحنفي يدعم الإستصناع، هناك تعقيدات أو (اشتراطات) صعبة ضمن المذهب الجعفري لعقد الإستصناع.
ب 2, م2	الأسباب فقهية، لا يمكن أن نعمل بصيغة الإستصناع، لأن مُلاك البنك من المذهب الجعفري، والجعفرية يعتبرون أن السَلَمْ والمرابحة صيغ تمويل ناجحة.
ب 3, م1	أسباب فنية، المرابحة تفي بالغرض، وهي أقل خطورة من الإستصناع.
ب 3, م2	أسباب فنية، لا يوجد كادر متخصص، لا توجد مكاتب دراسة جدوى موثوقة، لان عقد الإستصناع عقد مستقبلي يحتاج الى دراسات مُحايدة وموثوقة ومهنية، وهذا الشيء غير متوفر الآن في العراق، بشكلٍ عام فإن العقد ينطوي على مخاطر المخاطر كبيرة.

المناقشة: يتضح من الأجوبة أعلاه إن القلّة ذهبت للمعوقات الفقهية، باعتبار إن شروط عقد الإستصناع صعبة في الفقه الجعفري. والأغلبية ذهبت للأسباب الفنية والتي تتلخص بقلّة الدراية أو الخبرة وازدياد مخاطر عقد الإستصناع.

جدول (3) ملخص أجوبة السؤال الثالث

السؤال الثالث: بماذا يمتاز عقد الإستصناع عن المرابحة؟	
الإجابة:	
ب 1, م1	هناك مميزات كثيرة، فهو يمتاز بتأجيل الثمن، وتأجيل الإنجاز، وهذا يسبب ميزة أخرى هي ميزة ارتفاع المخاطر. لذا فالإستصناع أكثر خطورة من المرابحة.
ب 1, م2	أهم ما يميز عقد الإستصناع عن المرابحة هو كثرة مخاطره. وباعتقادي إن المرابحة أكثر مرونة من الإستصناع.
ب 2, م1	هناك فروقات فقهية واضحة بين العقدين. فعقد المرابحة متفق عليه فقهياً بين مختلف المذاهب. أما الإستصناع فلم يدعمه إلا فقه المذهب الحنفي دونا عن المذاهب الأخرى.
ب 2, م2	توجد اعتراضات فقهية على الإستصناع، ولا توجد على المرابحة.
ب 3, م1	أهم ميزة هي الميزة العملية، فإن تطبيق المرابحة أسهل من تطبيقات عقد الإستصناع، لذا من وجهة نظري إن المرابحة تفي بالغرض.
ب 3, م2	لا أستطيع أن أحدد بالضبط ماهي الفروقات بين المرابحة والإستصناع، ولكن الذي اعرفه إن المرابحة مطلوبة في السوق العراقية، وإن الإستصناع غير مسموع به في السوق العراقية.

المناقشة: عند فحص الأجوبة أعلاه نستنتج ما يلي:

(1) إن موظفي المصرف الثاني حصروا الإجابة بالجانب الفقهي، وهذا الجواب ينسجم مع أجوبتهم عن السؤال السابق، حيث قالوا (إن أسباب عدم تطبيق الإستصناع تعود لأسباب فقهية).

(2) بقية الأجوبة كلها تدل على المخاطر المصاحبة لعقد الإستصناع وكذلك عدم توفر المعلومات الدقيقة لدى المُجيبين (وهم مدراء في المصرف).

جدول (4) ملخص أجوبة السؤال الرابع

السؤال الرابع: هل هناك موانع قانونية تمنع التمويل بعقد الإستصناع؟	
الإجابة:	
ب 1, م1	أعتقد وجود موانع قانونية، بدليل لا مصرفنا ولا سائر المصارف – على حد علمي- كلهم لا يستخدم الإستصناع.
ب 1, م2	لا توجد تعليمات تصدر من المصرف تشرح طريقة عقد الإستصناع، فلا توجد تعليمات داخلية، وكذلك لم أطلع على إي تعميم من البنك المركزي يناقش أو يحث على تطبيق عقد الإستصناع.
ب 2, م1	الموانع فقهية، حسب ما بيّنت في جواب سؤال سابق، هناك إشكالات فقهية على عقد الإستصناع في الفقه الجعفري
ب 2, م2	الموانع فقهية، وهي بنفس الوقت قانونية، إذا أخذنا بنظر الاعتبار إن المصرف الإسلامي يلتزم بالشريعة الإسلامية المُتمثلة بالتطبيقات الفقهية التي يتبناها المصرف، لذا فإن المانع الفقهي يُعتبر مانع قانوني.
ب 3, م1	لا توجد موانع قانونية، توجد معوقات قانونية، حيث لا توجد قوانين رادعة للمقاولين إذا تأخروا عن التسليم. بعبارة أخرى يحتاج تطبيق عقد الإستصناع الى منظومة قانونية تحمي المصارف من إي تلاعب قد يحدث من أطراف العقد في المستقبل من نكول المقاولين أو تأخير تنفيذهم وغيرها من إشكاليات عدم التأكد التي تزداد مع زيادة الفترة الزمنية للعقد. وكل هذه التكهنات تحتاج الى قوانين رادعة.
ب 3, م2	يحتاج الإستصناع الى منظومة قانونية شديدة تردع المقاولين، وتحمي المصارف، فلا يستطيع المصرف أن يأخذ على عاتقه كل هذه المخاطر المستقبلية.

المناقشة: من خلال فحص الأجوبة أعلاه يمكن استنتاج ما يلي:

(1) أجوبة المجيبين من المصرف الثاني لازالت متأثرة بالجانب الفقهي.

(2) أجوبة موظفي المصرف الأول أجوبة عامة.

(3) أجوبة موظفي المصرف الثالث أصابت الحقيقية، لأن تخوف المصارف من عقد الإستصناع يشير الى سبب المخاطر، وان المخاطر تركزت حول الخوف من عدم التزام المقاولين بتعهداتهم، وهذا يستلزم منظومة قانونية رادعة للمتلاعبين وحافظة لحقوق المصارف.

جدول (5) ملخص أجوبة السؤال الخامس

السؤال الخامس: ما هي المخاطر – من وجهة نظركم – المُحتملة في عقد الإستصناع؟	
الإجابة:	
ب 1, م1	مخاطر تشغيلية تتمثل في احتمال التلكؤ في تنفيذ المقاولة المُتفق عليها أو عدم مطابقتها للمواصفات أو النكول بالتعاقد. و مخاطر رأسمالية تتمثل في احتمال فقدان المصرف لإجمال المبلغ الذي موّل به المشروع.
ب 1, م2	مخاطر عدم الإنجاز. أو مخاطر عدم وجود ضامن لحقوق المصرف، لا يوجد في العراق شركات تأمين كُبرى يمكن أن يؤمن المصرف على تمويلاته عندها، ولا توجد سياسة واضحة لدى البنك المركزي تتمثل في مساعدته للمصارف في حالة وقوعها بمطبات تمويل فاشلة.
ب 2, م1	مخاطر عدم تسليم ما تم الاتفاق عليه، بعبارة أخرى أصبح موضوع إي مقاولة مشكوك فيه في ظل ظروف عدم التأكد الذي يعيش بها العراق في السنوات الأخيرة.
ب 2, م2	مخاطر عدم الإنجاز، لا ترغب البنوك أن تعيد تجربة وزارة المالية والمحافظات التي أنفقت ومنحت السلف على مشاريعها وكانت نسبة إنجاز المشاريع لا تزيد على 10 بالمئة، في حين بلغت نسب هروب المقاولين بعد استلامهم السلفة الأولى بلغ 90 بالمئة تقريباً، وهكذا تم هدر موازنة الدولة لأكثر من سنة، لا ترغب البنوك أن تكون الضحية الثانية للمقاولين.
ب 3, م1	الإستصناع مجازفة كبيرة، ليس لدينا مقاولون ملتزمون. أفضل دليل على ذلك هدر الموازنة العامة للدولة على سلف المقاولين بدون تنفيذ.
ب 3, م2	مخاطر عدم الخبرة لدى (البنك، والمقاولين، ومكاتب دراسات الجدوى)، حسب اعتقادي العقود التي تتعلق بالمستقبل – ومنها الإستصناع- ممكن أن تكون فاشلة في العراق في الوقت الحاضر.

المناقشة: إن اغلب الأجوبة تنصب على " عدم التأكد"، بعبارة أخرى تنصب على الخوف من المقاولين، الذين اعتادوا على أخذ السلف من الدولة وترك المقاولات بدون تنفيذ، وهذا أصبح شائعاً في العراق، لذا فالمصارف الإسلامية لا ترغب بالدخول في هكذا مجازفة ومخاطرات.

جدول (6): ملخص أجوبة السؤال السادس

السؤال السادس: ما نظرتكم المستقبلية لعقد الإستصناع في المصارف الإسلامية العراقية؟	
الإجابة: ج 1: نظرة إيجابية، وضح ذلك. ج 2: نظرة سلبية، وضح ذلك.	
ب 1, م1	نظرة إيجابية، كل الذي نحتاجه وجود جهة تتقاسم المخاطر مع المصرف، مستقبلاً ممكن أن تكون هذه الجهة البنك المركزي أو وزارة المالية أو شركة تأمين كبيرة لكونه ذات منفعة عمومية عند تطبيقه.
ب 1, م2	لا جواب، فلا أحد يمكن معرفة المستقبل ضمن الوضع الحالي في العراق، ولكن حسب معطيات الواقع المتمثل في: {عدم استقرار اقتصادي، معارك وخصومات سياسية، عدم توافق بين الأحزاب السياسية الحاكمة، حرب في دولة مجاورة (سوريا)، حرب روسيا وأوكرانيا، ...) وغيرها، كل ذلك لا يبرر بخير في المستقبل القريب.
ب 2, م1	نظرة سلبية، لا يمكن أن يُغير المذهب الجعفري موقفة من عقد الإستصناع بسهولة هذه مشكلة مستمرة بالعراق.
ب 2, م2	نظرة سلبية، التبرير فقهي، وهذا ثابت. حيث إن الثوابت الفقهية لا يمكن تغيرها على المدى القصير أو المتوسط، وقد يمتد ذلك على المدى الطويل أيضاً. لذا يمكن الاستعاضة عن الإستصناع بالمرابحة، حيث إن الأخيرة مُرحب بها فقهياً.
ب 3, م1	نظرة سلبية، اعتقد لسنا بحاجة حالية أو مستقبلية للإستصناع، خصوصا بوجود عقد السَلَمْ الغير مطبق والمرابحة المطبقة. ولكن مع ذلك قد تحدث أمور في المستقبل نحن نجهلها الآن.
ب 3, م2	نظرة إيجابية، المعوقات المتعلقة بضمان مخاطر الإستصناع والمعرفة الجيدة به .... وغيرها، كلها سيتم تذليلها بمرور الزمن. لأن مصرفنا في تطور مستمر، وكذلك حال المصارف الأخرى، وهناك عامل آخر هو المنافسة، فالمنافسة بين المصارف قد تدفع البعض منها الى إقرار عقد الإستصناع، وإذا باشرت إحدى المصارف الكبيرة ذلك ممكن أن تقود المنافسة سائر المصارف للتوجه نحو تمويل الإستصناع.

المناقشة: يتضح من الأجوبة أعلاه الآتي: -

- موظفي المصرف (2) كانت نظرتهم الى مستقبل عقد الإستصناع سلبية، وهذا يرتبط - من وجهة نظر الباحث يرتبط بجواب السؤال السابق، حيث انهم كانوا يعزون سبب عدم تطبيق عقد الإستصناع الى أسباب فقهية، إذا فهم لا يتأملون تغيير الموقف الفقهي مستقبلاً اتجاه عقد الإستصناع.

- أمّا موظفي المصرف (1) والمصرف (3) بالعموم كانت نظرتهم الى مستقبل الإستصناع إيجابية، فهم يتأملون إزالة المخاطر التي تحيط عقد الإستصناع، ويتأملون زيادة الوعي والمعرفة بعقد الإستصناع مع مرور الزمن لما يحمله من فائدة.

3.3. اختبار فرضيات البحث:

وبالعموم فإن تحليل الأجوبة الواردة أعلاه يقودنا للاتي: -

- تدعم صحة **الفرضية الأولى** التي تنص ((هناك اختلافات فقهية على تفاصيل عقد الإستصناع)).

- استناداً الى مجمل الأجوبة (وأجوبة السؤال السادس خصوصاً) واستندت الى فقرة الآفاق المستقبلية التي تم مناقشتها في المبحث الثاني من البحث، يستطيع الباحث القول بصحة **الفرضية الثانية** التي نصّت على: ((عقد الإستصناع هو عقد نافع للفرد والمجتمع)).

- صحة **الفرضية الثالثة** التي تنص ((هناك مستقبل مشرق لممارسات وتطبيقات عقد الإستصناع المستقبلي)).

- وكذلك تدعم **الفرضية الرابعة** ((تخشى المصارف الإسلامية العراقية من عقد الإستصناع بسبب المخاطر الحافة به)).

4. المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

4 .1. الاستنتاجات:

استنادا الى البيانات السابقة والمناقشات، يستنتج الباحثان ما يلي: -

1) الإستصناع عقد شرعي، يجمع الكل على أحلّيته، ويختلف الفقهاء في شروطه.

2) فقهياً، يعتبر المذهب الحنفي كبير الداعمين لهذا العقد، كونه أجاز النسيء في الثمن وفي الصنعة.

3) تحفّ عقد الإستصناع مخاطر كبيرة، تتعلق بالسداد وحُسن التنفيذ وغيرها، وهذه المخاطر جعلت كثير من المصارف تعزف عنه.

4) هناك تطبيقات استشراقيه كبيرة، وتطبيقات رائدة يمكن تبويبها ضمن عقد الإستصناع، وذلك في حالة تبني البنوك المركزية له.

5) قد يقود تمويل الإستصناع تنمية هائلة، فهو يخدم تبني المشاريع الكبيرة والاستراتيجية.

6) بخصوص المصارف الإسلامية العراقية فهي لا تعمل به أما لمعوقات فقهية، أو لمعوقات فنية، وتنظم المخاطر الى قائمة تلك المعوقات

7) مع عدم تطبيق المصارف الإسلامية العراقية لعقد الإستصناع إلا أنها تمتلك (بالعموم) نظرة إيجابية مستقبلية عن تطبيق عقد الإستصناع.

4. 2. التوصيات:

يوصي الباحثان بما يلي: -

- ♦ لابد من إجراء المزيد من البحوث المتعلقة بالإستصناع وخصوصاً في بيئة المصارف العراقية.
- ♦ تأخذ الجامعات وأقسام المصارف فيها، تأخذ دورها في تدريس وشرح وتبسيط تطبيقات الإستصناع.
- ♦ ينبغي أن يأخذ البنك المركزي دوره في حث المصارف الإسلامية بالعمل لعقد الإستصناع والترويج له كطريقة تمويل شرعية مهمة
- ♦ يجب توفير دراسات لقياس وتقييم المخاطر المصاحبة لتمويل عقد الإستصناع لضمان الربحية.
- ♦ ينبغي على المصارف الإسلامية العراقية أن تقوم بتطبيق عقد الإستصناع كونه أداة تمويلية شرعية مهمة.
- ♦ إقامة الورش والندوات العلمية لبيان تطبيقات عقد الإستصناع لغرض تهيئة الكوادر المصرفية.

المصادر:

Nasucha, M. N., Ahmed, R., & Barre, G. M. (2019). Examining the Viability of Istisna for Project Financing: An Economic Perspective. *International Journal of Management and Applied Research*, *6*(4), 259-270.

Selim, M. (2020). Istisna'a based monetary policy and its effectiveness in achieving full employment and price stability. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*.

Selim, M., & Hassan, M. K. (2019). Interest-free monetary policy and its impact on inflation and unemployment rates. *ISRA International Journal of Islamic Finance*.

Manzoor, D., Karimirizi, M., & Mostafavisani, A. (2017). Financing infrastructure projects based on risk sharing model: Istisna sukuk. *Journal of Emerging Economies and Islamic Research*, *5*(3), 72-84.

Al-feel, N. Z. (2019). MANUFACTURE CONTRACT (ISTISNA'A), CONCEPT, IMPORTANCE & RISKS. *Humanities & Social Sciences Reviews*, *7*(5), 1039-1052.

Saıdov, A. (2020). *Teori ve uygulama bağlmında İslami bankacılıkta ıstısna'akdi-Islamic banker istisna'contracted in the connection of theory and application* (Master's thesis, İstanbul Sabahattin Zaim Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, İslam İktisadı ve Hukuku Ana Bilim Dalı).

Boreb, & Imran. (2018). Istisna'a financing policies and their role in achieving sustainable development in Islamic economies: A case study of the Islamic Development Bank (Doctoral dissertation)

Muhammad, M. Z., & Chong, R. (2007). The contract of bay'Al-Salam and Istisna'in Islamic commercial law: A comparative analysis. *Labuan e-Journal of Muamalat and Society (LJMS)*, 21-28.

Hasmawati, A., & Mohamad, A. (2019). Potential application of Istisna'financing in Malaysia. *Qualitative Research in Financial Markets*.

Rahman, M. H., & Amanullah, M. (2019). ARTICLES OF THE MEJELLE ON ISTIá¹¢ NÄ€ â€˜ CONTRACT: JURISTIC EVALUATION AND APPLICATIONS. *Journal of Shariah Law Research*, *4*(2), 159-176.

Alfadhli, M. M., Alghoussein, S., & Alarifi, F. (2019). The use of parallel Istisna Sukuk in financing solar energy project in Kuwait. *International Academic Journal of Economics and Finance*, *3*(4), 204-217.

Syu'aibi, M. M., & Maghfur, I. (2019). Implementasi Jual Beli Akad Istishna'Dikonveksi Duta Collection's Yayasan Darut Taqwa Sengonagung. *MALIA: Jurnal Ekonomi Islam*, *11*(1), 139-150.

Al-Kāsānī, 'Alā' al-Dīn Abū Bakr (2005). Badā'i' al-Ṣanā'i' fi Tartīb al- Sharā'i'. Qāhirah: Dār al-Ḥadīth.

Hayder, A. (2003). Durar al-Hukkam Sharh Majallah al-Ahkam. Bayrūt: Dār 'Ālam al-Kutub

Al-Marghinani, A., & Abi Bakr, H. A. I. (2000). Al-Hidayah: Sharh Bidayat al-Mubtadi. *Pakistan: MaktabahRashidiyyah*.

Millanei, A., Dorafshan, S. M. H. G., & Bayrami, A. (2016). Sunnite religious view about Jurisprudence nature of Istisna contract. *Journal of Social Sciences and Humanities Research*, *4*(01), 26-28.

Nazarpour, M. N. (2011). Accuracy or Corruption Istisna Viewpoint Shiite and Four Sunni Schools of Law. *Islamic Law Quarterly, Issue Twenty Eighth, 41*.

The Qur'an, Surah Al-Ma'idah, verse 1

Narrated by Al-Tirmidhi, Book of Judgments, Chapter What was mentioned in the Reconciliation between People, Part Three, 634, No. 1352.

Selim, M. (2020, November). Building Super Infrastructures for sustainable development and its effects in the economy. In *2020 Second International Sustainability and Resilience Conference: Technology and Innovation in Building Designs (51154)* (pp. 1-5). IEEE.

Zarka, A. (1997). Istisna'financing of infrastructure projects. *Islamic Economic Studies*, *4*(2).

Ibrahim, M. F., Ong, S. E., & Akinsomi, K. (2012). Shariah compliant real estate development financing and investment in the Gulf Cooperation Council. *Journal of Property Investment & Finance*.

McMillen, M. J. (2012). Islamic Banking: Home Purchase Financings IV: Bai Bithamen Ajil and Istisna'a-Parallel Istisna'a.

Mustaffa, M. (2014). *Structuring Islamic Financing Facilities: A Guide for the Practitioner*. IBFIM.

International Centre for Education in Islamic Finance (2011). *Shariah Rules in Financial Transactions*. Kuala Lumpur: INCEIF.

AAOIFI (2010), Accounting, Auditing and Governance Standards, Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions, Manama.

Badri, M. B., & Mikail, S. A. (2014). Istisna'Sukuk–A Preliminary Glimpse. *Monthly Publication Bloomberg and ISRA*.

Malaysia, B. N. (2010). Shariah resolutions in Islamic finance. Kuala Lumpur: BNM.

Creswell, J. W., & Creswell, J. D. (2017). *Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches*. Sage publications.

Stewart, C., & Cash, W. (2008). *Interviewing: Principles and practices*. McGraw-Hill Humanities/Social Sciences/Languages.

ملحق (1) المصارف الإسلامية عينة الدراسة

المصارف الإسلامية العراقية					
ت	اسم المصرف	عنوان المصرف	رأس مال المصرف	تاريخ تأسيس المصرف	البريد الالكتروني للمصرف
1	العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	بغداد/ المنصور/ شارع 14 رمضان م.609/ ز.18/ بناية 67	250 مليار	1993	info@iraqiislamicb.iq www.iraqiislamicb.iq
2	دجله والفرات للتنمية والاستثمار	بغداد/شارع سلمان فائق/م904/عمارة.3	112 مليار	2005	info@dfdi-bank.com www.dfdi-bank.com
3	المستثمر الإسلامي للاستثمار والتمويل	كرادة/عرصات الهندية /مقابل مكسي مول	150 مليار	2018	info@mib.iq www.mib.iq
4	الجنوب الإسلامي	بغداد /الكرادة /ساحة الواثق /حي الوحدة /م. 906	250 مليار	2016	info@jib.iq www.jib.iq
5	العربية الإسلامي	المنصور /شارع 14 رمضان	250 مليار	2016	info@ab.iq www.alarabiyabank.iq
6	المشرق العربي الإسلامي للاستثمار	الكرادة /تقاطع المسبح /م.929 /ز.2 /د.41 /بناية السفارة الألمانية	150 مليار	2018	info@amb.iq www.amb.iq
7	إيلاف الإسلامي	بغداد/ ساحه كهرمانة/ حي الوحد/ م902/ ش2 /بناية 4	مليار250	2001	info@eib.iq www.eib.iq